الصين الشعبية

بين الانتصار الكبير والمراهنات الاميركية

ان دخول الصين منظمة الامم المتحدة بالشروط التي ارادتها هي يعتبر انتصارا كبيرا للسياسة الصينية التي لا تعترف بالتنازل عن مواقف مبدئية لمنا يدفع احيانا لتحقيق اغراض محددة . كما يعتبر حدث ايجابي ستتبلور نتائجه في المستقبل، بالنسبة لشعوب العالم الثالث المضطهدة ، ولطلائعها المكافحة من اجل الاستقلال والتحرر الوطني ، الاقتصادي والاجتماعي . ولكنه من ناحية اخرى يعتبر تسليم من تلك الدول في المنظمة الدولة بالادعاء الذي كانت تمارسه على نفسها ورفض التسليم بواقع اهم حدث في العالم بعد الحرب العالمية الثانية .

فالصين الشعبية في الواقع لم تدخل مؤخرا ، الامم المتحدة ، لانها لم تكن يوميا خارج هذه المنظمة فعليا . كما ان فورموزا لم تطرد من الامم المتحدة لانها في الواقع لم تكن يوما عضوا في المنظمة الدولية . فالذي حصل مؤخرا هو تخلي الامم المتحدة عن ادعائها بان تايوان هي الممثلة الحقيقية للشعب الصيني ، وتصحيح منها لوضع خاطىء حرصت على ابقائه سياسة المعسكر الامبريالي بقيادة الولايات المتحدة ، لمدة ٢٢ عاما، واعترافا منها ولو متاخر ، باهم حدث في العالم ، بعد الحرب العالمية الثانية : انتصار الثورة الاشتراكية في الصين .

ومن جهة اخرى ، اذا كان دخول الصين الشعبية المنظمة الدولية يعتبر هزيمة دبلوماسية كبيرة للولايات المتحدة التي كانت تراهن على رفض الاكثرية من المنظمة الدولية مشروع القرار الالباني الذي يدعو الى طرد تايوان ، فان هذا الحدث يؤشر الى انتهاء مرحلة سياسة القطبين .

فحتى اليوم كان هناك ميل للتفكير على صعيد وجود كتلتين في العالم . الكتلة الراسمالية وعاصمتها واشنطن ، والكتلة الاشتراكية ، وعاصمتها موسكو ، وعلى حواشي هاتين الكتلتين يتشكل عالم اخر ، عالم البلدان المتخلفة والفقيرة والمضطهدة ، موضوع الصراع الرئيسي بين الكتلتين ، في الوقت الحاضر ، وحيث ترث الامبريالية الاميركية القوى الاستعمارية القديمة لتواصل اضطهاد ونهب شعوب هذا « العالم الثالث » بينما يقف الاتحاد السوفياتي في موقع السند الرئيسي لهذه الشعوب وطلائعها المكافحة ضد الامبريالية .

فمن جهة ، كان هذا المؤشر في نهاية سياسة القطبين قد انعكس في قيام العديد من الدول التي تربطها بالولايات المتحدة روابط اقتصادية وعسكرية وثيقة ، بالموافقة على مشروع القرار الالباني القاضي بطرد تايوان من المنظمة الدولية واعتبار الصين الشعبية الممثل الحقيقي للشعب الصيني . فمعظم هذه البلدان التي كانت طوال سنين تابعة للسياسة الاميركية ، وبشكل خاص سياستها تجاه تايوان وبكين ، تخلت عن « قضية تايوان » التي كما يظهر واضحا ، لم تعد حتى واشنطن متمسكة بها . وهذا الموقف ابرز حقيقة ان اي تراجع او تنازل اميركي عن مواقف كانت تدافع عنها في السابق ، من شانه ان يعجل في تداعي البنية التي تشيدها الولايات المتحدة منذ اكثر من حقبتين في جنوب شرق اسيا .

ولكن هذا المؤشر انعكس بوضوح اكثر في قرار نيكسون بزيارة بكين . وهو القرار الذي شجع في الواقع اقدام بلدان خاضعة للسياسة الاميركية على التصويت بشكل مغاير للمشروع الاميركي الذي يدعو الى عدم طرد تايوان في حال قبول الصين عضوا في المنظمة الدولية . فقرار نيكسون بزيارة بكين لاجراء محادثات مع الزعماء الصينيين حول قضية الهند الصينية بالدرجة الاولى ، هو دليل على ان واشنطن قد وعت حقيقة انها لن تستطيع التصرف بعد اليوم وكان ربع البشرية غير موجود . وبشكل ادق ، دليل على ان واشنطن قد وعت حقيقة ان مشاكل حربها العدوانية في جنوب شرق اسيا لا يمكن ان تجد حلا لها دون الرجوع الى الصين الشعبية واشراكها في كافة المحادثات والاستشارات التي تستهدف وضع حد للتورط الاميركي العميق هناك بينما كانت واشنطن حتى شهر تموز الماضي ـ عند زيارة كيسنغر مستشار نيكسون في شؤون الامن القومي ـ تتصرف على اساس ان الحوار مع موسكو يكفي لتسوية اية مسالة .

ولكن هذا لا يعني ان الابتداء بالتحاور مع بكين يشكل ضمانة لواشنطن لحل مشاكل رئيسية تشغلها ، وبالدرجة الاولى مازقها في الهند الصينية ، بل على العكس . فكما ان الحوار الذي كان ـ وما يزال ـ يجري بين واشنطن وموسكو حول مسائل رئيسية على الصعيد الدولي ، لم يعط الثمار المرجوة في واشنطن في معظم الاحيان ، وذلك للتناقض الاساسي الجوهري بين استراتيجية قائدة المعسكر الامبريالي واستراتيجية الاتحاد السوفياتي ، كذلك فان بداية الحوار بين واشنطن وبكين سيعطي نتائج مشابهة لنتائج الحوار بين موسكو وواشنطن ، ازاء اصرار الولايات المتحدة على عدم التنازل امام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، على اساس ان بكين ايضا ترفض الاعتراف بالتنازلات كثمن تدفعه قضية عادلة للمساومة مع الطرف المعتدي ، لاقتسام المكاسب .

وفي الواقع ، فمنذ كشف النقاب عن الزيارة التي قام بها هنري كيسنغر لبكين ومحادثاته مع رئيس الوزراء شو ان لاي ، والجدل قائم حول التكهنات بنتائج هذه المحادثات ، والزيارة التي سيقوم بها نيكسون لبكين في العام القادم . وقد زاد حمى هذا الجدل دخول الصين اخيرا عضوا في المنظمة الدولية . ولكن اية عملية جدال واقعية يجب ان تاخذ في الحسبان الاعتبارات الاساسية في توجه السياسة الاميركية وفي توجه السياسة الصينية .

فمن جهة ، ان زيارة نيكسون لبكين كبداية حوار بينها وبين واشنطن هي مجرد تحول ظاهر في اسلوب الدبلوماسية الاميركية فجنوب شرق اسيا مثلا ، لكونها القضية الاولى التي ستكون موضوع محادثات نيكسون في بكين هي بالنسبة لواشنطن ، منطقة استراتيجية لها اهمية كبرى لنفوذها وتوسعها في الشرق الاقصى ، ولما تحتويه من معادن ومواد اولية اساسية للصناعة الاميركية ، ولكونها سوقا مفتوحا لها . لذلك فان اي نتيجة لحوار صيني ـ اميركي حول المنطقة يفترض التسليم الاميركي الكامل بموقف بكين الذي يؤيد المطالب الملحة لجبهة التحرر الوطني لجنوب فيتنام .

لذلك فان التغير المزعوم في السياسة الاميركية هو تغير في الاسلوب وليس في المضمون . والعوامل التي دفعت الى هذا التغير في الاسلوب ، عوامل عدة ، وابرزها الانتكاسات الاميركية المتتالية في فيتنام ، والتي دفعت واشنطن الى الشك في قدرتها على تحقيق انتصار عسكري في جنوب شرقي اسيا . كذلك ازدياد المعارضة الاميركية في الداخل ضد هذه الحرب الاميركية في الهند الصينية ، بالاضافة الى تزايد الضغط الدولي على واشنطن ازاء تدخلاتها العسكرية، خاصة بعد غزو كمبوديا وتوسيع رقعة الحرب لتشمل كافة الهند الصينية . هذا بالاضافة الى الازمات الاقتصادية المتتالية في الولايات المتحدة ، والتي انتهت منذ بضعة اشهر بانخفاض قيمة الدولار عمليا ولو انه لم يخفض رسميا . ومن جهة اخرى ، انتخابات الرئاسة الاميركية التي يراهن فيها نيكسون على التجديد له واعادة انتخابه رئيسا اذا استطاع ان ينجح في ايهام الراي العام الاميركي بانه بدا يخطو في طريق ايجاد ما يسمى بـ « تسوية متفاوض عليها » ، لانهاء الحرب في الهند الصينية . وهذا ما يفسر عدم اجابته حتى اليوم على المقترحات الاخيرة التي تقدمت بها مدام بينه التي تمثل الحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام فهو سيحاول قطع الطريق على الشك بحقيقة نواياه بسبب امتناعه عن الرد على المقترحات الاخيرة ، بمباشرته الحوار مع بكين .

ولكن بكين من جهة اخرى ، عندما ارتضت باجراء الحوار اشترطت ان تحدد هي الموضوعات التي يجب ان تكون موضع المحادثات ، وكان هذا اقصى ما توصل اليه كيسنغر في محادثاته مع شو ان لاي . وهذه المحادثات بالتالي لن تخفي على صعوبات الولايات المتحدة في الهند الصينية كما تامل واشنطن ، بل على العكس سوف تركز على هذه الصعوبات . كما ان قبول بكين باجراء المحادثات وفتح الحوار من اجل السلام العالمي لا يعني التخلي قيد انملة عن المبادىء التي تسير عليها السياسة الصينية . فالصين الشعبية ليست بحاجة الى السلم باي ثمن ، ولم تكن يوما من دعاة الحرب . لذا فهي لا تتخلى عن الاستعداد للحرب وتقوية دفاعياتها والرد على الابتزاز النووي بتطوير قنبلتها النووية ، وفي الوقت نفسه تدخل في مفاوضات جانبية مع واشنطن ـ في فرصوفيا ، العاصمة البولونية ـ وقد اكد ذلك شو ان لاي عندما قال في الشهر الماضي : يجب ان تكون مستعدين لدخول الحرب ولاجراء المحادثات في الوقت ذاته .

ففي الشروط المسبقة التي وضعتها بكين لاي خطوة نحو انشاء علاقات سوية مع الولايات المتحدة ، ما تزال مرتبطة بمواقفها المبدئية . فهذه الشروط كما حددت لكيسنغر في بكين ، تتضمن وجوب انسحاب جميع القوات الاميركية من الهند الصينية ، وانهاء الوجود العسكري الاميركي في اسيا، وبشكل خاص ، من تايوان ومن كوريا الجنوبية ، وضرورة اعادة النظر بشكل جذري ، في مضمون المعاهدات الاميركية مع اليابان .

وقد عكس اصرار بكين على عدم تنازلها عن مواقفها المبدئية تصريح شو ان لاي في ٦ تشرين الاول الماضي عندما قال : « بالنسبة لنا ، فلا باس اذا نجحت المحادثات او لم تنجح » . لقد صرح شو ان لاي انذاك بان استعداد الصين للتفاوض ليس بشيء جديد، فالصين فاوضت تشان كاي تشك لسنوات ، لانها كانت مستعدة عسكريا ، على اساس ان الرغبة في مفاوضات سلمية يجب ان يرافقها بل ويدعمها الاستعداد العسكري ضد الحرب.

وكما ستنعكس حقيقة ان الصين ليست بحاجة الى سلم باي ثمن في الهند الصينية، حيث ثبت عجز الولايات المتحدة عن تحقيق اي انتصار عسكري ، كذلك ستنعكس هذه الحقيقة في سياسة الصين ومواقفها حتى بعد دخولها المنظمة الدولية . فدخول الصين لثمن هذا الدخول ، بل على العكس ، فقد دخلت بشروطها ، وليس فقط باصوات ٧٦ دولة مقابل رفض ٣٥ دولة وامتناع ١٧ دولة عن التصويت على مشروع القرار الالباني ، لانها اذا ما قمنا بعملية حسابية صغيرة تتبين حقيقة حجم الطرف المؤيد لدخول الصين . فاذا ما اخذنا في الحساب مجموع شعوب البلدان التي ايدت دخول الصين الشعبية ، يكون عدد الاصوات المؤيدة في الواقع بليونين و ٥٥٥ مليون و ٥٩٨ الف نسمة ، مقابل ٥٨٨ مليون و ٧٨٨ الف نسمة ضد طرد تايوان ، بالاضافة الى ٢٥٦ مليون و ٣٦٢ الف نسمة ، امتنع ممثليهم عن التصويت !

تبقى المسالة الهامة هنا ، وهي مراهنة الولايات المتحدة واطراف المعسكر الامبريالي على الخلاف الصيني السوفياتي لان يكون عامل اضعاف لتكتل البلدان الاشتراكية والمعادية للامبريالية في داخل المنظمة خاصة بالنسبة للقضايا التي تهم شعوب بلدان العالم الثالث المضطهدة والخاضعة للنهب الامبريالي . ولعل هذا هو مصدر القلق الوحيد الذي امتزج بشعور الانتصار لدى طلائع هذه الشعوب المكافحة ضد الامبريالية على اثر الانتصار الاخر في الامم المتحدة .

ضحكة الانتظار

الحلقة الثانية

حول حقيقة التحولات الطبقية في إيران

في العدد قبل الماضي نشرت « الهدف » القسم الاول من الدراسة الطبقية للتحولات في المجتمع الايراني التي كتبها طالب ايراني وقد اضطرنا ضغط المواد في العدد الماضي الى تاجيل القسم الثاني من تلك الدراسة حتى هذا العدد .. وفيما يلي ذلك القسم الثاني والاخير :

ـ ٨ ـ

ثم ينتقل التقرير الى بيان معدل النمو الاقتصادي ويتحدث عن النمو البطيء وغير المتسق للاقتصاد القومي ، ولكنه يتراجع بسرعة ليشهد « بان النمو يسير بمعدل اعلى من قبل، وان هذا امر طبيعي جدا في مرحلة النمو المبكر للراسمالية في بلد متخلف كايران » .

ويستطرد التقرير قائلا :

« ان الارقام التي تنشرها الدوائر الاقتصادية المختلفة التابعة للدولة ، تظهر بان الاقتصاد قد بدا يستعيد نشاطه نسبيا ، بعد حالة الركود الاقتصادي في الفترة ما بين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣ » .

ان اي دارس للوضع الاقتصادي المتردي في ايران ، يرى بوضوح كيف ان السلطة لم تستطع الخروج من ازمة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣ فحسب ، بل انها زادت تورطا فيها ... ولا زالت الازمة الاقتصادية الخانقة تعم البلاد باكملها وتهيمن على كافة مجالات الانتاج . وقد فشلت كل خطط الدولة ، ابتداء بالاصلاح الزراعي المزيف، وانتهاء بمعامل التجميع ومحاولة الاكثار من الرساميل الاجنبية في البلد ... فشلت كلها في انقاذ النظام . ولعل الانعطاف الايجابي في مسيرة الحركة الثورية الايرانية منذ ١٩٦٤ هو انعكاس طبيعي لازمة النظام المستعصية ، فقد بدات قوى كفاحية جديدة في الميدان ، وبدات الجماهير تقاوم ... وحدثت انتفاضات فلاحية وعمالية وحركة اضرابات ومظاهرات واسعة شملت معامل وجامعات ايران كلها ، وباتت اجراءات السلطة من فرض الضرائب الجديدة ، الى احدث اساليب القمع الرجعية تجاه الحركة الثورية المتصاعدة ، لا تؤدي الا الى المزيد من استفحال الازمة والى المزيد من اشتداد ساعد الحركة الثورية .

وتجدر الاشارة هنا بان تقرير حزب توده ، قد خلا ولو من اشارة عابرة الى نضالات الجماهير والى ردود الفعل الثورية التي تحدثها سياسات حكومة طهران المعيلة ، بل يصور لنا ايران ، ومع ان عنوان التقرير ، هو (الحركة الوطنية الايرانية والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية في ايران) فانه اكتفى فقط بسرد ما اسماه بالتغييرات والتطورات وتمجيدها ، دون التعرض ولو بكلمة عن الحركة الوطنية الايرانية وقضاياها ومشاكلها ونضالاتها ... هذه الحركة التي اصبحت حتى اجهزة الشاه لا تستطيع التعامي عن بطولاتها ، كما فعل كتاب هذه الوثيقة ، الذين لم يذكروا من دراستهم حرفا واحدا عن مستقبل الحركة الثورية ، ولم يقدموا ولو اقتراحا برنامجيا للحركة الشيوعية ، والوطنية في ايران، بل اكتفوا بتقديم ولقبهم الفريدة هذه ، وكانها مجرد توقعات واقتراحات وسرد للاحصائيات والتصريحات الرسمية (مع الاحتفاظ بكامل حرية النقد طبعا !) ..

والان ... وبعد هذه الردود القصيرة على بعض ما ورد في تقرير حزب توده ، لنر ما هو التحليل الطبقي الصحيح للمجتمع الايراني، وما هو التناقض الرئيسي فيه ، واية طبقة يمثلها نظام الشاه ؟ وما هي مرحلة الثورة وقواها الاساسية واهدافها في ايران ؟ ...

تقول المنظمة الثورية لحزب توده الايراني (سازمان انقلابي) ، والتي انفصلت عن الحزب سنة ١٩٦٤ ، في البرنامج المتكامل الذي طرحته للعمل :

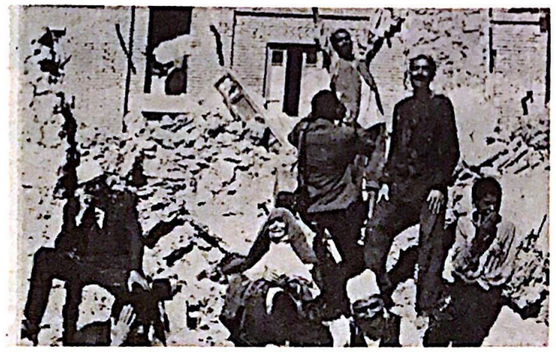

□ الانتقام من الثوار بهدم بيوت الفقراء ظاهرة لدى الرجعية عامة □

« ان مجتمع ايران ، هو مجتمع شبه مستعمر ـ شبه اقطاعي . التناقض الرئيسي فيه هو بين الشعب من جهة وبين الاقطاع والامبريالية من الجهة الاخرى ، وان حل هذا التناقض الاساسي هو مضمون الثورة الديمقراطية الجديدة . ان الثورة الديمقراطية الجديدة هي ثورة جماهير الشعب بقيادة البروليتاريا ضد الامبريالية وضد الاقطاع وضد الراسمالية البيروقراطية .

وفقط بعد انجاز مهمات مرحلة الديمقراطية الجديدة ، يدخل بلدنا مرحلة الثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي ، ان طريق الثورة الديمقراطية الجديدة هو طريق محاصرة المدن من الارياف ، اي يجب توعية وتنظيم الجماهير الفلاحية الواسعة في المناطق الريفية ، لكي ينهضوا ويبدأوا الكفاح المسلح ، وبالاعتماد على القوى الفلاحية المسلحة تؤسس القواعد الثورية في الريف ويبدأ تطبيق برنامج الثورة الزراعية . ان اقامة القواعد في الريف هو عامل اساسي في الثورة الديمقراطية الجديدة ، اذ يمكن الاستناد عليها دحر العدو تدريجيا عن طريق الحرب الشعبية الطويلة الامد . وكذلك فان تشكيل الجيش الشعبي ، واتحاد الفئات والطبقات الثورية في جبهة وطنية متحدة تحت قيادة حزب الطبقة العاملة ، هما عاملان اساسيان اخران لانتصار الثورة » (٦) .

ولكن الحركة الثورية الايرانية في الوقت الراهن تفتقر الى حزب ماركسي لينيني حقيقي ،يستطيع قيادة الثورة الديمقراطية الجديدة . لذلك تحدد المنظمة الثورية (سازمان انقلابي)الواجب الرئيسي للماركسيين اللينينيين في ايران بانه « النضال من اجل بناء حزب ماركسي لينيني من طراز جديد ، يهتدي بالماركسية اللينينية ، افكار ماوتسي تونغ ويطبقها على الواقع الايراني » (٧) .

اذن فان مجتمع ايران ، هو مجتمع شبه مستعمر ـ شبه اقطاعي ، فمع سيطرة الامبريالية على ايران وخاصة في اواخر القرن التاسع عشر، ومع النمو البطيء والمحدود للراسمالية الوطنية، حصلت تغييرات في البناء الاقتصادي للمجتمع الاقطاعي وتحول تدريجيا الى مجتمع شبه مستعمر ـ شبه اقطاعي .

وان حل التناقض بين الشعب والاقطاعيين ، وبين الشعب والامبريالية وعملاءها هي مهمة الثورة الديمقراطية الجديدة . ان قوى الثورة الايرانية هي العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية ، وان تحالفها في جبهة وطنية موحدة بقيادة البروليتاريا هو شرط انتصار الثورة ، مع التاكيد على ان الطبقة العاملة هي التي تقود الثورة عن طريق حزبها الجديد ، والفلاحين هم القوة الاساسية في الثورة وان تحالفهم مع البروليتاريا هو الركيزة الاساسية في الجبهة الوطنية .

وفي ظروف ايران ، حيث تتحكم فيها سلطة دكتاتورية فاشية ، لا يكون هناك طريق امام الشعب ، سوى الكفاح المسلح ... الذي هو الشكل الاساسي الاسمى للنضال والذي بدونه لا يمكن للطبقة العاملة ان تقضي على اعدائها الطبقيين وتقيم سلطتها الديمقراطية الشعبية .

ومع ان المهمة المركزية امام الحركة الثورية الايرانية هي النضال من اجل بناء حزب ماركسي ـ لينيني حقيقي ، الا انه يجب جنبا الى جنب مع هذا النضال ، توعية جماهير الشعب وتنظيمهم ونهضتهم لخوض المعارك الفاصلة ضد الطبقات المستغلة الحاكمة .

ان السلطة في ايران تمثل مصالح الاقطاع والامبرياليين ، وانها لا يمكن ابدا ان تقوم باية تغييرات من شانها الاضرار بمصالحها واحداث تغيير اساسي في بنية المجتمع ، اذ لا يمكن لاية سلطة ان تغير هي بنفسها طبيعتها الطبقية . وحتى الراسمالية الوطنية ... بسبب ضعفها الذاتي ، وظروف الاحتكارات الامبريالية العالمية ، ونفوذ الامبريالية المتزايد في البلدان المتخلفة ، اصبحت غير مؤهلة للقيام بالثورة البورجوازية وتغيير النظام شبه المستعمر ـ شبه الاقطاعي الذي يسود هذه البلدان . ان تجارب الثورات العظيمة في الصين وكوريا وفيتنام تثبت بان مرحلة الراسمالية سوف تنجز فقط في مجرى الثورة الديمقراطية الجديدة وتحت قيادة حزب الطبقة العاملة . وان التحول الديمقراطي للريف ، والقضاء على العلاقات الاقطاعية ،الادب والثقافة الاقطاعية ، وكل البناء الاقطاعي القديم يمكن فقط خلال الثورة الديمقراطية الجديدة .

ان التناقض الرئيسي على النطاق العالمي ، هو تناقض بين حركات الشعوب الثورية من جهة والامبريالية العالمية من جهة اخرى ...

يقول لين بياو :

« ومنذ الحرب العالمية الثانية ، تطلعت موقتا حركة البروليتاريا الثورية لاسباب مختلفة في البلدان الراسمالية باميركا الشمالية واوروبا الغربية ، بينما نمت الحركة الشعبية الثورية في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية بصورة متصاعدة . وبمعنى ممن فان الثورة العالمية المعاصرة تقدم ايضا صورة عن تطويق المدن في الارياف . وفي التحليل النهائي فان قضية الثورة العالمية كلها تتوقف على النضالات الثورية التي تشنها شعوب اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية التي تشكل الاغلبية الساحقة من سكان العالم ... لقد اوضح الرفيق ماوتسي تونغ بان جميع الثورات المناهضة للامبريالية ، التي تحدث في اي بلد مستعمر او شبه مستعمر ، بعد ثورة اكتوبر ، لم تعد جزءا من الثورة العالمية البورجوازية القديمة او الراسمالية القديمة ، بل جزءا من الثورة العالمية الجديدة، اي الثورة العالمية البروليتارية الاشتراكية » (٨).

ان الوثيقة التي ناقشناها اعلاه ومثيلاتها ... تؤكد الدرس البليغ الذي علمنا اياه لينين العظيم : « اذا لم يرتبط النضال ضد الامبريالية ... بشن نضال لا هوادة فيه ضد الانتهازية ، فهو يصبح كلاما فارغا » .

---

٦ ـ كراس (عاش طريق محاصرة المدن في الارياف) للمنظمة الثورية لحزب توده (سازمان انقلابي) ـ ص ١٠ ـ سنة ١٩٦٩).

٧ ـ مجلة توده (الجماهير) ـ المجلة المركزية للمنظمة الثورية (سازمان انقلابي) ـ العدد ١٢ ـ ١٩٦٨ .

٨ ـ لين بياو ـ عاش انتصار الحرب الشعبية ـ (ص ٥٦ ، ٥٧ ـ الطبعة العربية).

« ازاد ... » طالب ايراني